يتوب إليه من عباده أو لأنه ما من ذنب يقترفه المقترف إلا كان معفوا عنه بالتوبه أولا لآنه بليغ في قبول التوبه نزل صاحبها منزلة من لم يذنب قط لسعة كرمه .

وقد أورد بعض الفضلاء سؤالا في قوله تعالى وا على كل شئ قدير وهو أن قديرا من صيغ المبالغه يستلزم الزيادة على معنى قادر والزيادة على معنى قادر محال إذ الإتحاد من واحد لايمكن فيه التفاضل باعتبار كل فرد فرد .

وأجيب عنه بأن المبالغة لما لم يقدر حملها على كل فرد وجب صرفها إلى مجموع الأفراد التي دل السياق عليها والمبالغة إذن بالنسبة إلى تكثير التعلق لا بالنسبة إلى تكثير الوصف .

وكذلك قوله تعالى وا بكل شئ عليم يستحيل عود المبالغة إلى نفس الوصف إذ العلم بالشيء لا يصح التفاوت فيه فيجب صرف المبالغة فيه إلى المتعلق إما لعموم كل أفراده وإما لآن يكون المراد الشيء ولواحقه بيكون من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل الثاني .

سئل أبو علي الفارسي هل تدخل المبالغة في صفات ا تعالى فيقال علامة فأجاب بالمنع لأن ا تعالى ذم من نسب إليه الإناث لما فيه من النقص فلا يجوز إطلاق اللفظ المشعر بذلك .

حكاه الجرجاني في شرح الإيضاح